

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي حول جريمة اغتيال «إسماعيل هنية»

أن هذه الجريمة مدانة جملة وتفصيلاً. أنها إرهاب حكومي ودولي وأقل ما توصف به هي كونها عمل مافيو يفتقد الى أبسط القيم والمعايير السياسية والإنسانية، إن هذه الخطوة الإسرائيلية، وقبلها بساعات اغتيال (فؤاد شكر) القيادي العسكري في حزب الله في بيروت، وبعدها بساعات قصف مناطق الحشد في جرف الصخر في العراق وغيرها، يدفع المنطقة نحو مخاطر جدية، ويرميها في دوامة حروب وانعدام أمن وإرهاب وتعمق الرجعية وانفلات الأحاسيس والحركات القومية والدينية الرجعية. ويدفع ثمنها الأبرياء والعزل في المنطقة ككل.

في الوقت الذي يدین فيه الحزب الشيوعي العمالي العراقي هذه الجريمة النكراء، يناشد كل الحركات والتيارات التقدمية والمحبة للإنسان وفي مقدمتهم الطبقة العاملة العالمية مواصلة ضغطها على أمريكا والغرب من اجل إيقاف دعمها للإجرام الإسرائيلي الفاشي وإيقاف نزيه الدم هذا والإقرار بحق جماهير فلسطين بتأسيس دولتهم المستقلة والمتساوية الحقوق والقابلة للحياة. إن بوسع هذه الخطوة فقط جلب الأمان للمنطقة وتهميش وفرض الانزواء على الرجعية والإرهاب بكل أشكالهم.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

١ آب ٢٠٢٤

على جماهير غزة مخلفة ما يقارب من (٤٠) ألف قتيل من الأبرياء والعزل، وما يقارب (١٠٠) ألف جريح، ناهيك عن الدمار المادي والمعنوي للمجتمع وكذلك البنى التحتية، ولم يحقق مجرم الحرب نتيا هو أي من أهدافه المزعومة من مواصلة الحرب. لم يقض على حماس ولم يحرر المحتجزين، وليس هناك في الأفق أي ملامح لانتصار سياسي وعسكري للفاشية الإسرائيلية، ليس هذا وحسب، بل تعاضمت عزلتها السياسية والدبلوماسية العالمية وتعاضم التأيد العالمي بالضد من جرائمها، وتعاضم مع جماهير فلسطين ومطلب تأسيس دولة فلسطين المستقلة وغرق في أزمة سياسية واجتماعية داخلية عميقة تعصف باركان حكومته اليمينية والفاشية. ولهذا، فان خطوة حكومة نتياهو الإرهابية هي بحث عن أية فرصة «انتصار» وهمي وكاذب من أجل حفظ ماء وجهها.

إن ذلك لا يُعدّ، إلا جزء من سياسة «الهروب للأمام»، الإمعان في الحرب والجريمة والقتل والإبادة الجماعية لجماهير عزل لا ذنب لهم سوى انهم يقطنون الأرض المسماة «غزة». إن جريمة اغتيال هنية ليست هي من منطلق القوة، بل جراء انسداد الآفاق السياسية والعسكرية وانعدامها. من جهة أخرى، فإن إسرائيل الفاشية قد ارتكبت جرميتها في طهران كجزء من سعيها لتوسيع الحرب في المنطقة عبر الاستفزاز المستمر لإيران وجربها، وبالتالي جر أمريكا والنااتو، للحرب في المنطقة. كل هذا من أجل التخلص من مأزقها السياسي والاجتماعي والدبلوماسي.

في الساعات الأولى من فجر أمس، الأربعاء المصادف ٣١ آب ٢٠٢٤، اغتيل «إسماعيل هنية»، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في العاصمة طهران. وتشير أصابع الاتهام الى جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» بارتكاب عملية الاغتيال، وكما هي العادة دوماً في حالات وأوضاع من هذا القبيل، لم تقم إسرائيل بتبني هذا العمل الإجرامي، بيد إن كل المؤشرات، سواء من ناحية التقنية المستخدمة وطريقة التنفيذ وإمكاناته، والأهم من كل هذا، هو أن لها مصلحة في مثل هذا العمل، مما يدل على أن من قام بعملية الاغتيال هي إسرائيل نفسها.

تأتي هذه الخطوة بعد أيام معدودة من زيارة نتياهو لواشنطن وإلقاء خطابه في الكونغرس ولقائه بترامب وبايدن، والتأييد الذي منحه الكونغرس الأمريكي لسياساته الإجرامية في غزة، ومن غير المستبعد أن تكون هذه الخطوة قد نالت موافقة ودعم الهيئة الحاكمة في أمريكا، إذ لا تتعدى تصريحات المسؤولين الأمريكيين بعبارات من قبيل «عدم اطلاقنا المسبق على هذه الخطوة» و«تخفيف حدة التوتر في المنطقة» و «استعداد أمريكا للدفاع عن إسرائيل وعواقب هذا العمل!!» وبهذا تدل مرة أخرى على أن أمريكا، ورغم كل ادعاءاتها الكاذبة بسعيها لإنهاء الحرب على غزة، هي طرف أساسي في هذه المجازر التي ترتكب يومياً بحق جماهير فلسطين وغزة واستمرارها.

لقد مرّت ما يقارب على (١٠) أشهر من حملة الإبادة الجماعية

مقابلة جريده إلى الأمام مع سمير عادل حول المؤتمر السنوي للتجمع من أجل (الديمقراطية والسلام) في اليابان.

كانت حاضرة في المؤتمر؟

سمير عادل: في مؤتمر العام الفائت أي في تموز ٢٠٢٣ ساهمنا بصياغة قرار دعم تشكيل دولة فلسطينية مستقلة وإنهاء الظلم القومي على الشعب الفلسطيني، أي كانت هناك مقدمة عن القضية الفلسطينية، أما في هذا العام فكان العنوان البارز في المؤتمر هو القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني، من حملة إبادة منظمة من قبل دولة إسرائيل الفاشية، وكما أشرت فأن كلمة الرفيق احمد مجدلاوي رئيس جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في اليوم الأول للمؤتمر لها وقعها، حيث وضع بالتفصيل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم قومي سافر وفي ظل صدور قرارات دولية تدين إسرائيل في محكمة العدل الدولية والجنايات الدولية ومجلس الأمن والأمم المتحدة. وفي اليوم الثاني للمؤتمر، أضافت كلمة الرفيق محمد علوش رئيس اتحاد نضال عمال فلسطين مساهمة أخرى حيث وضع ما يتعرض له عمال فلسطين من سياسة عنصرية وتدمير ممنهج لحياتهم ومعيشتهم.

وتم تخصيص جزء كبير من ورشات العمل التي نظمت في اليوم

الإمبريالية في جنوب شرق آسيا. وهو أول من عمل على رص صفوف جبهة محلية داخلية وكذلك في المنطقة ضد الحرب واحتلال العراق ومواجهة مشاركة القوات اليابانية في التحالف الأمريكي في غزو العراق. وكان الحزب الشيوعي العمالي العراقي عنصراً فعالاً سواء بالمشاركة في المؤتمر أو المساهمة في صياغة قراراته. وفي مؤتمر هذا العام، صدر قرار حول المناهضة العسكرية في العالم وخاصة في الدول الغربية والإنفاق العسكري الهائل على التسليح.

تميز مؤتمر هذا العام ولأول مرة في دعوة ممثلين عن الشعب الفلسطيني المتمثل بجبهة النضال الشعبي الفلسطيني واتحاد نضال عمال فلسطين، والذي كان لهما دوراً في تقوية توجه المؤتمر بدعم القضية الفلسطينية وإدانة الحرب الإسرائيلية في غزة وتقوية الجبهة المناهضة للإبادة القومية التي تتعرض لها جماهير فلسطين في غزة والسياسة العنصرية لدولة إسرائيل الفاشية ووقف الحرب، والضغط على الحكومة اليابانية للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة.

الى الأمام: هل تقصد أن القضية الفلسطينية وحرب الإبادة في غزة

إلى الأمام: كيف كانت مشاركتكم في المؤتمر المنعقد في اليابان يومي ٢٧-٢٨ تموز ٢٠٢٤ وماهي مكانة هذا المؤتمر بالنسبة للحركة المناهضة للحرب والداعمة



اليوم لجماهير فلسطين.

سمير عادل: كانت الدعوة موجهة الى الحزب الشيوعي العمالي العراقي للمشاركة في المؤتمر، الى جانب مشاركة وفود من عدد بلدان العالم في مقدمتها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني واتحاد نضال عمال فلسطين وحزب الاشتراكية الديمقراطي الأمريكي، وكانت هناك أحزاب أخرى من كوريا الجنوبية والفلبين ومينمار وتايوان، فضلاً على وفود أحزاب اشتراكية ويسارية واتحادات عمالية وممثلين محليين حيث بلغ عدد المشاركين بين ٦٠٠-٧٠٠ شخص. المؤتمر المتعارف عليه باللغة اليابانية زنكو (ZANKO) هو مؤتمر سنوي وله مكانة بارزة في الحركة المناهضة للحرب والسياسات

حول تعديل قانون الأحوال الشخصية

(نص معدل عن حديث نادبة محمود في الندوة الالكترونية التي عقدت في يوم ٢٨ تموز ٢٠٢٤ ضد تعديل قانون الاحوال الشخصية)

نادبة محمود

لا يستطيع الاستمتاع بها جنسيا. هل هنالك انحطاط وانعدام انسانية أكثر من هذا؟ هذا ما يريدوا فرضه وجعله ثقافة في المجتمع العراقي. علما ان المجتمع العراقي أكثر رقيبا وانسانية وتمدنا من دعاة تعديل هذا القانون. كم من الأزواج، بذلوا الغالي والنفيس من اجل معالجة زوجاتهم المريضات سواء داخل العراق او خارجه. ان الاسر لهي أكثر انسانية من اعضاء البرلمان، الذين يريدون اتاحة الفرصة للرجل بالتنصل عن زوجته في وقت مرضها. ثم يتهموننا باننا نحطم الاسرة. هل هناك تحطيم للأسرة من رجل يتنصل عن معالجة زوجته لأنها مريضة ولا تشبع حاجاته الزوجية؟ هل من انسانية في هكذا علاقة؟ بل ولا يعطون المرأة حقوقها كاملة في الارث، مع العلم ان قيام المرأة بالعمل الرعائي والمنزلي، هو الذي مكّن الرجل من القيام بأعماله، ولولاها ولولا جهودها، لما اكتسب ما اكتسب من اموال، الا ان القانون يمنحه الحق بمنع الزوجة من ان ترث زوجها، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي. ان المعاشرة الزوجية امر ينبع من الرضا الطوعي لدى كلا الطرفين، وليس فرضا وقهرا من قبل طرف على طرف اخر.

الرجل الذي يغفل كل العمل الرعائي والمنزلي الذي تقوم به المرأة، دون مقابل ودون اجر، ويضرب كل دورها عرض الحائط، ويعطي الحق لنفسه، بعدم الصرف او النفقة، لأنها امتنعت عن ممارسة الجنس معه، يعني استهتارا بكل العمل الذي تقوم به طوال النهار وحتى في اوقات الليل، توقف النفقة، وفق المذاهب الشيعية والسنية ان لم ترسخ المرأة جنسيا للرجل. فأى اضطهاد وامتهان لكرامة الانسان، يشكل هذا القانون، الذي يراد تمريره؟

ان كل هذا وغيره يجعلنا نفكر بماهية فلسفة الزواج لدى اشخاص هذه الحركات الاسلامية، ماذا يعني الزواج؟ هل هو رابطة عاطفية، وتنم عن المحبة والتعاون في وقت الضيق ووقت الفرج، في وقت

الفقر ووقت الغنى، بوقت الصحة وبوقت المرض، ام ان العلاقة الزوجية، هي علاقة امرأة خاضعة لإرادة رجل؟ هل هذه هي العلاقة الزوجية.

اننا نقف ضد هذا التمييز الجنسي ضد النساء. وتحت مقاومتنا ورفضنا لم ينجحوا لحد اللحظة في تشريع هكذا قانون، على الرغم، انه في الواقع العملي، يتم خرق هذا القانون كل يوم بسبب عدم وجود دولة وعدم وجود الرغبة لدى الدولة بتنفيذ هذا القانون، ومع هذا، ان نجحوا في تمرير هذا القانون اليوم، فإننا سنبقى ناضل ضده، كما فعلنا بالأمس، واليوم وغدا، لأنه ضد الانسانية، وضد حقوق النساء والاطفال. وسنبقى ناضل من اجل قانون احوال شخصية قائم على اساس المساواة والتكافؤ بين المتزوجين.

لقد رأينا ردود افعال المجتمع العراقي لدعوى تعديل قانون الاحوال الشخصية. لقد قال بعض العاملين في محلات صاغة الذهب: لن نبيع ذهباً لأي عروس اقل من السن القانوني (السادسة عشر) وامتنعت عدد من صالونات الحلاقة، بتزيين العرائس اقل من هذا السن، ورأينا افلام الفيديو الساخرة من زواج الطفلات. اننا نتطلع الى تشريع أكثر القوانين انسانية، وتقر بالمساواة بين الرجل والمرأة، عند الزواج وعند الطلاق وعند الارث.

ما يحيط به في العالم، لا يمكن لهم بدعوى «المذاهب والاديان»، سحق حقوق الاطفال وحقوق النساء، في الوقت الذي تسعى فيه الحركات النسوية، والمدافعة عن حقوق الطفل والاتفاقيات الدولية، ان تضع وتصيغ أفضل القوانين لحقوق الانسان. لم يطلب احدا من الشعب العراقي من اي عضو في البرلمان بان يقوم بتغيير قوانين الاحوال الشخصية. لقد طالبنا بتشريع قانون لتجريم العنف الاسري، ولكن مرت اكثر من ١٣ عاما، ولما يزل، لم يقلب اوراق هذا المقترح احد في البرلمان.

كلنا نتذكر ما حدث في اوائل القرن العشرين، حين ارادت الدولة العثمانية استخراج بطاقات هوية لمواطني ومواطنات الدولة العثمانية. لقد ثارت ثائرة شيوخ العشائر ضد هذا القرار، واعتبروا ان النساء لسننا بشرا كاملا ليطم استخراج بطاقة احوال مدنية لهم. ولكن لننظر اي مرحلة قطعنا، اصبحت المرأة لها بطاقتها الشخصية، وهي تدرس وتعمل وتساهم في الحياة العامة.

التعديل بقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، كما هو مقدم الى البرلمان العراقي من قبل اعضاء البرلمان الاسلاميين، مرفوض. ان ما تقدم به عضو البرلمان رائد المالكي ليس تعديلا قانونيا، بل انه اباحة لارتكاب الجرائم ضد النساء، والبنات والطفلات. انه ليس «حق الخيار وحرية» في تطبيق المذاهب في الامور المتعلقة بالأحوال الشخصية. ليس هنالك «حق وخيار» باغتصاب الطفلات. ليس هنالك «حق او خيار» بملامسة وتفخيذ الرضيعات. ليس هنالك «حق او خيار» بامتناع الرجل عن النفقة على الزوجة إذا امتنعت عن ممارسة الجنس مع زوجها. ليس هنالك «حق او خيار»



في فرض ممارسة الجنس او المعاشرة الزوجية على المرأة، بدون رغبتها وارادتها. بل ان لم تتوافر ارادة المرأة الحرة، يعتبر جريمة اغتصاب زوجي، ويجب ان يعاقب عليه القانون. ليس هنالك «حق او خيار» بحرمان الزوجة من الارث. ليس هنالك قوانين مختلفة حسب حرية واختيار الافراد. لو كان كل شخص يريد تطبيق، على سبيل المثال، قوانين المرور، حسب حريته واختياره، لن يعد فيه الضوء الاحمر ملزما بالتوقف للجميع، والضوء الاخضر يسمح للجميع للتحرك، اية فوضى ستنتج وكم عدد الارواح ستزهق. ليس هنالك حرية في صنع القوانين حسب رغبة الافراد. بل قانون الدولة يجب ان يكون سائدا وليس قانون الطوائف والمذاهب على كافة المواطنين والمواطنات، القانون الذي يعامل الجميع على قدم المساواة.



الان نخوض معركة الاعتراف بحقوقنا وبهويتنا كنساء متساوي الحقوق مع الرجال. ان يتم الاقرار بان المرأة انسانا وكيانا كاملا وليس تابعة للرجل. فأولا وقبل كل شيء، للمرأة التي تدخل علاقة زوجية يجب ان تكون هي وليس والدها، هو صاحب القرار في تزويجها. يقولون ان الاب يحقق مصلحة ابنته. وماذا يعني ان يعي الاب مصلحة ابنته؟ ان الذي سيتزوج ليس هو الاب، بل الانثى، المرأة، ويجب ان تكون واعية ومدركة وقررت عن وعي وإدراك الدخول في علاقة زوجية، وليس الاب. فكيف تستبدل ارادة البنت بإرادة الاب في امر يتعلق بزواجها. ان المرأة هي التي ستتزوج، وهي التي ستحمل وتنجب اطفالا، وتحمل اعباء الاسرة، ويجب ان تكون مدركة لما هي مقبلة عليه، وليس قناعة الاب. وكيف يعطى لالاب الحق في تزويج بنته وهي جنين في رحم امها، وفي اي وقت بعد ذلك. ان مس جسد الطفلة الرضيعة، بحجة زواجها، امر بربري ووحشي ويجب ان يعاقب عليه القانون، لا ان يجيزه.

يقولون لنا، ان تشريع قانون يسمح بزواج الطفلة في سن التاسعة، لا يفرض على الاباء ان يزوجوا بناتهم في هذا السن. هل هنالك حجج أكثر سخفا وتفاهة من هذه الحجج؟ حيث سيسمح هذا القانون لمن يريد تزويج بنته بسن التاسعة او اقل ان يقوم بذلك. يقولون لا يتوجب على الرجل ان ينفق على زوجته المريضة، لأنه

لقد كنا نتطلع الى تغيير قانون الاحوال الشخصية الذي وضع قبل خمسة وستين عاما نحو الافضل، لنسير بمصاف الدول التي وضعت واكتسبت حقوقا أفضل للنساء والاطفال عبر هذه العقود، الا ان الاحزاب الاسلامية تريد دفع اوضاع النساء القهقري الاف السنين الى الخلف. لقد بدأت محاولاتهم هذه منذ يوم ٢٧ كانون الاول عام ٢٠٠٣ ولحد يومنا هذا، بمحاولة استبدال قانون الاحوال الشخصية بالشريعة الاسلامية. وما فشلوا فيه عام ٢٠٠٣، نجحوا في فرضه في المادة ٤١ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. حيث نصت على ان الاسر تحتكم الى مذاهبها الدينية فيما يتعلق بقضايا الاحوال المدنية. هذا الامر رفضته نسويات العراق، ورفضه الرجال المؤيدون لحقوق المرأة. بدلا من ان مضي قدما، بمنع تعدد الزوجات كما ورد في قانون ١٨٨ ونزله جملة وتفصيلا، يريدون الان تشريع تعدد الزوجات بدون قيد او شرط. وبدلا من ان يوضع سن الثامنة عشر كسن للزواج يريدون الان بتعديلهم الجديد، تخفيض السن الى التاسعة من العمر والى اقل من ذلك، بل وحتى الانثى في رحم امها، يمكن ان تكون متزوجة اذا ما قرر والدها ذلك. وبهذا يسمحون وفق شرائعهم، كما يقولون بتفخيذ الرضيعة، وملامسة جسدها. الى هذا الدرك من الاجرام يريدون دفع المجتمع والسماح بالقيام بهذه الممارسات.

العراق ليس بقعة جغرافية في كوكب اخر، بل هو جزء متأثر

لنقف ضد العنصرية، ومع الملاكمة إيمان خليف

أحمد عبدالستار

العلاقة بين الرأسمالية والعنصرية لا تحتاج إلى مقدمات تمهد للنظر في ايدولوجية طبيعة هذا النظام القائمة منذ نشأته، على الفصل والنظرة العنصرية إلى البشر منذ مئات السنين، منذ وطأة أقدام الأوروبيين الأوائل سواحل الأمريكتين ومحو حضارات كانت قائمة وتسخير سكانها للعمل في المناجم والمزارع، وغزوهم أفريقيا ونهبها واستعباد شعوبها، والتنكيل بمليارات البشر في آسيا وممالكها القديمة واستعمارها وتحويل بلدانها إلى ورش ملحقة بصناعاتها، وكيف تصرف ليوبولد الثاني ملك بلجيكا وقتله ملايين الأفارقة في الكونغو، وكيف تصرفت النازية مع اليهود وباقي شعوب العالم، والفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والفصل العنصري الذي لازال مستمراً في أمريكا، ناهيك عن جهنم الصهيونية وما فعلته بالفلسطينيين، وما ذكرناه غيض من فيضهم الاستعماري العبودي اللا إنساني حول العالم.

نرى نحن كماركسيين إن الرأسمالية والعنصرية، باعتبارهما وحدة عضوية لا فاصل بينهما، العنصرية بالنسبة للرأسمالية مصدر أولي للاستغلال والنظام الرأسمالي يمثل الاستغلال في نظامه كحجر الزاوية الذي يقف عليه كل بناء، وكذلك كما ذكرنا اعلاه لشق وحدة صف الطبقة العاملة وتشثيت جهودها للتخالف والظهور كطبقة موحدة بوجهة الرأسمال. واليوم مع استفحال ازمت الرأسمالية، كأعراض سعار الكلب ووصول الفيروس إلى الجهاز العصبي ونهشه للدماغ، يتصاعد خطاب العنصرية والكراهية من داخل بلدانهم، ملوحين بالعدوان ضد المهاجرين والأقليات العرقية، « سأغلق الحدود وأنفذ أكبر عملية إبعاد في تاريخ أميركا» يقول ترامب وسبق ووصف المهاجرين غير الشرعيين لأميركا بأنهم «حيوانات» و«ليسوا بشرا»، وهذا نفس تعريف وزير الدفاع الإسرائيلي لمقاتلي حماس «نحن نحارب حيوانات بشرية»، وصعود اليمين المتطرف في أجزاء كثيرة من أوروبا المعادي للمهاجرين والأقليات العرقية، وتحالف الغرب بأجمعه للتضحية بالشعب الأوكراني وأوكرانيا من أجل استنزاف روسيا، والدعم اللا محدود لإسرائيل في إبادة سكان غزة، والتدمير المبرمج لكثير من بلدان العالم منها العراق ولبنان وسوريا وليبيا، والعداء والحصار القاتل لفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية وإيران...، وهذا الخطاب العنصري والسلوك العدائي ضد الآخرين، يقصد بالدرجة الأساس وحدة الطبقة العاملة العالمية، وتطلعاتها لمجتمع بلا طبقات وبلا عنصرية، فكيف لا يستغلون حدث رياضي بسيط ويضخموه إلى درجة فاقت الحدود، لأنهم لا يملكون من عمل سوى الرياء والكيل مكيالين، على العكس من الجماهير المتفهمة والمتعاطفة مع الحقائق، ومع حقوق الإنسان بالعيش الكريم والحرية.

صحف ومواقع الكترونية وكتّاب وأدباء غربيين مثل صاحبة سلسلة هاري بوتر الروائية البريطانية المعروفة وغردت «هل يمكن لأي صورة أن تلخص حركة حقوق الرجال الجديدة بشكل أفضل؟ ابتسامه ساخرة لرجل يعرف أنه محمي من قبل مؤسسة رياضية معادية للنساء، يستمتع بحزن امرأة لكمها للتو في رأسها، وحطم طموحها في الحياة» وغيرها عدد كبير من أدباء ومشاهير، ورياضيين مثل ريلي غانيز السباحة الأمريكية وتعليقها «لا ينبغي للرجال أن يتواجدوا في الرياضة النسائية»، ولا زالت متواصلة حملة الشيطنة ضد خليف من الإعلام الغربي رغم تصريح الملاكمة الإيطالية معتذرة «لم يكن هذا ما كنت أنوي فعله. في الواقع، أريد أن أعتذر لها ولكل شخص آخر. لقد كنت غاضبة لأن حلم تحقيق إنجاز في الأولمبياد ذهب أدراج الرياح»، وتصريح رئيس اللجنة الأولمبية



توماس باخ: «إيمان خليف أنثى، ولدت أنثى، وتنافس منذ سنوات مع الإناث، وليس هناك أي شك في هذا الأمر». عندما تنادي ممثلون للسلطة الغربية ورجال أعمال وإعلاميون وأدباء ورياضيون ومنصات تواصل اجتماعي وقنوات اعلامية وصحف... للهجوم غير المبرر على الملاكمة الجزائرية، مفهوم هذا الأمر ببساطة شديدة، وهو لإظهار الملاكمة الإيطالية ضحية لنزال غير عادل مع خصم متوحش من أصول أدنى، لاستدراج العواطف المجانية، وفي ذات الوقت استغلال الحدث الرياضي هذا، لإثارة العنصرية والكراهية تجاه الآخرين وتقسيم البشرية إلى اعراق ومستويات بشرية، لكي يسهل على الرأسمالية تقسيم الطبقة العاملة إلى اصناف بشرية متنازعة واستغلالهم بسهولة. الرأسمالية والعنصرية.

يبدو إن دخولنا إلى هذه النقطة الجدلية لعلاقة الرأسمالية بالعنصرية وكأنه بدون مقدمات، نقول نعم فمن المؤكد إن

انطلقت فعاليات دورة أولمبياد باريس في السادس والعشرين من شهر تموز المنصرم، بعرض افتتاحي ممتع ساهم فيه آلاف الرياضيين من أكثر من مئتي دولة حول العالم دلالة على عالمية هذا الحدث الرياضي الكبير، وتخللته عروض تدعو لتقبّل فكرة المساواة بين الجنسين، رغم الانتقادات التي وجهت إلى لوحة المتحولين جنسياً على إنه ازدرأ للأديان. لكن عالمية الحدث هذا الذي ينتظره الرياضيون من جميع بلدان العالم من أجل المنافسة ونيل الألقاب واحساسهم بالمشاركة، ومليارات من البشر من عشاق ومشجعي الرياضة ومن تشدهم جاذبية المناسبة، هل تمضي بسلام دون أن تستغلها الرأسمالية العالمية وتكدر الصفاء البريء لإنسانية المتابعين والمساهمين فيه، وتعكر مزاجهم وتسمم أفكارهم بألوان من سمومها العنصرية واختلاق الكراهية بين البشر. الفاصلة التي كشفت حقيقة الغرب الرأسمالي من مؤسسات إعلامية حكومية وغير حكومية وشخصيات من مختلف المرجعيات، برزت على السطح على الفور، عند نزال الملاكمة الجزائرية إيمان خليف مع الملاكمة الإيطالية أنجيلا كاريني وانسحاب الأخيرة بعد أقل من دقيقة على بدء النزال لقناعتها بعدم قدرتها على المواجهة معها، وصرحت الملاكمة الإيطالية حينها «هذا ليس عدلاً» لصدمتها من قوة خصمتها الجزائرية وعدم مصافحتها بعد الإعلان عن نهاية النزال. والعلم يقول بخصوص حالة مثل حالة خليف، إنها ولدت بمستوى عالٍ من هرمون التستوستيرون لكنه مقبول وسطياً، أي إنها أنثى نقية ولم تكن من المتحولين جنسياً.

الغريب حق الغرابة ما تعرضت إليه الملاكمة خليف، من خطاب مشحون بالكراهية والتمييز العرقي للتشكيك في جنسها، إلى حدٍ واسعٍ جداً، وكمثال: مشاركة ترامب لهذه الحملة الدعائية وقوله اثناء جولاته لترويجه لحمالاته الانتخابية «البطلة الإيطالية (أنجيلا كاريني) قاتلت أمام شخص قام بعملية تحول جنسي، هو ملاكم جيد، لقد ضربها مرتين بقوة لدرجة أنها لم تكن تعرف ما كان يحدث»، وأيلون ماسك الملياردير الأمريكي المعروف نشر على منصفته (X)) قائلاً «هذا خطأ» أي الزعم برجولة خليف، كما خاطبت رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني الملاكمة الإيطالية قائلة «أعلم أنك لن تستسلمي يا أنجيلا، وأعلم أنك يوماً ما ستكسبين ما تستحقينه بالعمل الجاد والعرق. في منافسة عادلة أخيراً»، وساهمت أيضاً بالحملة منظمات نسوية غريبة مدعية «إجبار امرأة على منازلة رجل»، كما ساهم عدد كبير من رؤساء

مقابلة جريدة إلى الأمام مع سمير عادل حول المؤتمر السنوي للتجمع....

والسياسية لتلك الحركات التي تم ترويجها بمشروع مؤتمر حرية والتغيير، وكانت لدينا مقابلة خاصة مع صحيفة الرسمية (لحزب الحركة الديمقراطية من اجل الاشتراكية الياباني) شرحنا بالتفصيل الجوانب المختلفة سواء للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق أو عن مؤتمر الحرية والتغيير.

وفي بند القرارات الصادرة عن المؤتمر، تم تأييد بالأجماع من قبل المؤتمرين بتقديم الدعم المعنوي والمادي والسياسي لمؤتمر الحرية والتغيير.

إننا نرى في صدور هذا القرار، بداية جديدة نحو تشكيل جبهة عالمية تضامنية مع جماهير العراق وحركتها التحررية والثورية المتمثلة بمؤتمر الحرية والتغيير.

الشخصية المشين، بأنه عار على البشرية المتمدنة، وتحدثنا

الثاني للمؤتمر للرد على أسئلة حول القضية الفلسطينية وسياسات إسرائيل.

وفي نفس السياق أيضاً صدر قرار في دعم مشروع تشكيل جبهة عمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم جماهير فلسطين والتصدي لسياسات إسرائيل العنصرية وإيقاف حرب إبادةها في غزة.

إلى الأمام: ماذا عن الوضع السياسي في العراق، هل تم التطرق إليه وما هي القرارات التي صدرت حول ذلك؟

سمير عادل: بالتأكيد كان للوضع السياسي في العراق حاضراً. وفي اليوم الثاني للمؤتمر تحدثنا بالتفصيل في ورشة العمل حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. لقد تحدثنا أيضاً عن مسودة قانون تعديل الأحوال



بالتفصيل أيضاً عن الحركات الاحتجاجية، والأرضية الاجتماعية

قانون الاحوال الشخصية خطوة نحو ترسيخ الطائفية وتكريس المكانة الدولية للمرأة

صبحي البدري

العاملة التي عليها أن تعبر بكافة الطرق عن هذا الرفض.

ان هذه الحقوق والمكتسبات التي حققتها النساء ومن ضمنهن النساء العاملات طيلة نضال طويل ومشرف، ولهذا لسنا كعمال، نساء أو رجالاً، على استعداد للقبول بمثل هذه الهجمة على حقوق النساء ومدنية المجتمع.

إننا باسم جريدة صدى العمال الجديد نرفض هذا التعديل، هذا النسف، رفضاً قاطعاً، بكل ما جاء فيه ونرى أن وجوب محاسبة سراق المال العام والفاستين وسن قوانين لتحسين معيشة الفئات الفقيرة وتخفيض أسعار الدولار وتوفير الخدمات وتأمين الضمانات وفرص العمل وسن قوانين عصرية وغير ذلك من قوانين تخدم المجتمع هي أولى بالصدور من قانون طائفي مقيت.

صبحي البدري

رئيس تحرير جريدة صدى العمال

٢٠٢٤/٨/٦



العمال، لذا فإن رفض هذا القانون يقع على أبناء الطبقة

أصرّ مروجي الطائفية في البرلمان العراقي مرة أخرى على وضع التعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية موضع التنفيذ، إذ تمت القراءة الأولى لهذا التعديل الذي يريده بعض ممن تمثل



له الطائفية ومعاداة المرأة والمدنية عنواناً للوجود وإعادة إنتاج ذاته.

إنّ من يريد المضي بمشروع التعديل، الذي يريد جعل الأحوال الشخصية مسألة طائفية، ومن ثمّ يجعل من النساء الضحية الأولى في المجتمع ويتعامل معهن كمواطنات من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى إباحة زواج الفتيات القاصرات بعمر ثمانية أو تسعة سنوات، خطوة يرفضها المجتمع عامة، لأن المعنى الحقيقي لهذا الزواج هو اغتصاب الصغيرات تلبية للنزعات الذكورية التي يسعى دعاة القانون الى ترسيخها.

أنّ الطبقة العاملة التي تعيش في ظروف غاية في الصعوبة، ليس من مصلحتها أن يشرع أي قانون مبني على أساس التقسيم الطائفي، لأن أول تبعاته هو شق صف الطبقة العاملة بهويات تتعارض مع نضالها المشترك من أجل الحرية والرفاه والمساواة. وان هذا القانون لا يخدم سوى أحزاب الفساد المتسلطة على رقاب المجتمع وخاصة رقاب



البرلمان الذي يشرع قانون زواج القاصرات عليه الرجيل